S/2011/466

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
28 July 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١، من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد جان بينغ، يطلب فيها إحالة بيان الاجتماع ٢٨٦ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

يشرفني أن أقدم إليكم طيا بيانا اعتمده الاجتماع ٢٨٦ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، لاستعراض الحالة في دارفور وعمليات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (انظر الضميمة).

وكما ستلاحظون في البيان، قام مجلس السلام والأمن، لدى تجديد ولاية العملية المختلطة لمدة عام واحد عند انتهاء فترة ولايتها الحالية، في ٣١ تموز/يوليه، بما يتمشى مع الطابع المختلط للعملية، أيضا يحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على اتخاذ إجراء مماثل في الاجتماع المقبل الذي سيعقده في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١. ويتسم هذا بأهمية فائقة نظرا للدور الحاسم الذي ما زالت تؤديه العملية المختلطة، بما في ذلك فيما يتعلق بحماية المدنيين في دارفور، وتزايد المساهمة التي يتوقع البعثة أن تقدمها في الأشهر القادمة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور والجهود المبذولة لجعلها أكثر شمولا، وبدء العملية السياسية في دارفور، بناء على النتائج المشجعة التي تمخضت عنها عملية الدوحة، وتحقيق الانتعاش في وقت مبكر، وغير ذلك من المهام ذات الصلة. وحيث أن أهالي دارفور ما زالوا يسعون من أجل تحقيق السلام في منطقتهم، من الأهمية الحاسمة أن تواصل منظمتنا الوقوف إلى جانبهم ودعم جهودهم، وخاصة عن طريق استمرار وجود العملية المختلطة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي ألتمس منكم ومن مجلس الأمن تقديم الدعم من أجل تيسير بدء العملية السياسية في دارفور بفعالية، ويمثل هذا إحدى التوصيات الرئيسية التي اتخذها فريق الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى المعني بدارفور. وتوفر العملية السياسية في دارفور، التي أقرها الاتحاد الأفريقي على أرفع مستوى، بما في ذلك في الدورة العادية السابعة عشرة لجمعية رؤساء الدول والحكومات التي عقدت مؤخرا في مالابو، أفضل فرصة، في نظرنا، لتوطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن، وكفالة تملُّك السودانيين لزمام حل مشاكلهم الخاصة بهم، وتمكين مختلف أصحاب المصلحة، فضلا عن تحقيق تسوية جامعة وشاملة تعالج المسائل المترابطة التي تتعلق بالسلام والعدل والمصالحة في دارفور. وقد ناشد مجلس السلام والأمن بقوة، في بيانه، وعلى سبيل متابعة إعلانات اعتمدها الاتحاد الأفريقي من قبل بشأن العملية السياسية في دارفور، مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه مساندة هذه المبادرة، التي سيتولى فريق التنفيذ رفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة تنفيذها على أرض الواقع.

وفي الوقت الذي ينبغي أن نواصل فيه حث جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم حكومة السودان، على بذل كل ما في وسعهم لتهيئة بيئة تفضي إلى نجاح هذه المبادرة، من المهم بالقدر نفسه أن يؤخذ في الاعتبار أن جعل بدء العملية السياسية في دارفور مرهونا بتحقيق بعض الشروط المسبقة سيأتي بنتائج عكسية بالنسبة للجهود المشتركة التي نبذلها. بل قد تفسح هذه الشروط المسبقة المجال أمام المخربين كي يقوضوا هذا المسعى من أجل السلام، وتدحر مبدأ تملُّك أصحاب المصلحة السودانيين لزمام هذه العملية، ويعملوا على تعذر اغتنام الفرص، حينما تسنح، من أجل دفع عجلة السلام والعدل والمصالحة في دارفور.

وسأكون ممتنا للغاية إن أمكنكم تعميم بيان مجلس السلام والأمن على سبيل الاستعجال على أعضاء مجلس الأمن قبل اجتماعهم الوشيك كي يتسنى لهم أخذه في الاعتبار ومراعاة موقف الاتحاد الأفريقي ووجهات نظره، عند النظر في تجديد ولاية العملية المختلطة.

واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة كي أكرر لكم، مرة أخرى، التعبير عن تقدير الاتحاد الأفريقي للأمم المتحدة ولكم، شخصيا، على التزامكم المتواصل بتعزيز تحقيق السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في القارة.

(توقيع) جان **بينغ**

ضميمة

بيان

بيان الاجتماع ٢٨٦ لمجلس السلام والأمن

نظر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه ٢٨٦، المعقود في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، في الحالة في دارفور وأنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، واعتمد القرار التالي:

إن المجلس،

١ - **يحيط علما** بتقرير رئيس المفوضية عن الحالة في دارفور [PSC/PR/2 (CCLXXXVI)] ، والبيانات التي قدمها الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الأستاذ إبراهيم غمباري، وممثل حكومة السودان؛

٢ - **يشير** إلى قراراته وبياناته السابقة بشأن الحالة في دارفور؛

٣ - **يلاحظ بارتياح** التقدم المحرز في نشر العناصر العسكرية وعناصر الشرطة التابعة للعملية المختلطة، التي بلغ قوامها الآن ١٨ ٠٠٢ فردا و ٢ ٧٥١ فردا، أي بنسبة ٩٢ في المائة و ٧٣ في المائة، على التوالي، من مجموع القوام المأذون به، فضلا عن العنصر المدني، الذي بلغ قوامه ٤ ٤٦٦ فردا، ويمثل ٨١ في المائة من القوام المأذون به. **ويحيط** المجلس علما أيضا بالسياسة القوية الجديدة التي تتخذها العملية المختلطة في تنفيذ ولايتها، **ويعرب** عن الارتياح بشأن النتائج التي تحققت حتى الآن؛

٤ - **يعرب عن القلق** إزاء حالة عدم الأمن السائدة في بعض أنحاء دارفور، مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح البشرية وتشريد سكان مدنيين، مع ما يصاحب ذلك من أثر سلبي على الحالة الإنسانية. **ويناشد** المجلس جميع الأطراف المعنية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس على سبيل الاستعجال والامتناع عن أي عمل يرجح أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الأمنية على أرض الواقع؛

٥ - **يدين بشدة** الهجمات الأخيرة التي شُنت على أفراد العملية المختلطة وضد وكالات إنسانية تعمل في دارفور، بما في ذلك محاولة عناصر مجهولة نصب كمين لهم، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، مما أدى إلى وفاة أحد أفراد حفظ السلام الإثيوبيين. **ويهيب**

المجلس بحكومة السودان ألا تدخر جهدا من أجل تحديد هوية مرتكبي هذه الأفعال الإجرامية وتقديمهم للعدالة؛

٦ - **يثني** على الجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الأستاذ إبراهيم غمبري، وعلى قيادته المركزة والمتفانية، وعلى أفراد البعثة لتفانيهم ومساهمتهم في تعزيز إقامة سلام وأمن ومصالحة بصورة دائمة في دارفور، بما في ذلك عن طريق عقد أول مؤتمر دولي معني بالمياه في دارفور وبدء ''عملية سلة الربيع''؛

٧ - **يشدد** على أن تحقيق السلام في دارفور مسألة تتسم بطابع الاستعجال، مع الاعتراف بأن شعب دارفور قد طال انتظاره لحلول السلام. وفي هذا الصدد، **يلاحظ** المجلس بارتياح اختتام محادثات الدوحة السياسية، وبصورة خاصة توقيع حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، كتطور إيجابي سيسهم مساهمة كبيرة في تعزيز السلام والأمن في دارفور. **ويثني** المجلس على كل من حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة للوفاء بالتزامهما ووضع مصالح شعب دارفور قبل أي اعتبار آخر. **ويُثني** المجلس أيضا على كبير الوسطاء المشترك السابق، السيد جبريل باسولي، وحكومة قطر، وبصورة خاصة السيد أحمد بن عبد الله آل محمود، وزير الدولة للشؤون الخارجية، على الجهود التي بذلوها بلا كلل؛

٨ - **يناشد** الحركات المسلحة الأخرى الانضمام إلى عملية السلام والتقيد بوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وفي هذا الصدد، **يشجع** المجلس الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على مواصلة جهودهما الرامية إلى انضمام الحركات المسلحة، التي لم تنضم بعد إلى عملية السلام، إليها. **ويرحب** المجلس بتعيين الأستاذ إبراهيم غمبري مؤخرا بصفة كبير الوسطاء المشترك المؤقت، **ويتطلع** إلى تعيينه رسميا في هذا المنصب عما قريب؛

٩ - **يكرر تأكيد** جميع القرارات والإعلانات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي من قبل، بما في ذلك الفقرة ذات الصلة من القرار بشأن تقرير مجلس السلام والأمن عن أنشطته وحالة السلام والأمن في أفريقيا، الذي اعتمدته الدورة العادية السابعة عشرة لجمعية الاتحاد، المعقودة في مالابو، في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١١، فيما يتعلق بالعملية السياسية في دارفور. **ويشدد** المجلس، مرة أخرى، على ضرورة بدء العملية السياسية في دارفور بالكامل، بناء على النتائج الإيجابية التي تمخضت عنها عملية الدوحة، كسبيل لمواصلة التقدم المحرز حتى الآن وكفالة تملك أهالي دارفور حقا لمسعى السلام والعدالة والمصالحة في منطقتهم؛

١٠ - **يطلب** إلى فريق التنفيذ رفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تكثيف جهودهما من أجل بدء العملية السياسية في دارفور، بما في ذلك الأعمال التحضيرية والمشاورات مع حكومة السوادن وأصحاب المصلحة الآخرين، لكفالة تهيئة بيئة تتيح لجميع الدوائر المشاركة بحرية في هذه العملية. **ويشدد** المجلس على أن حكومة السودان تتحمل المسؤولية الأولى، **ويرحب** بالتزامها المعلن بألا تدخر جهدا في هذا الصدد، بما في ذلك رفع حالة الطوارئ في دارفور في وقت مبكر، **ويحثها** على أن تقدم كل ما يلزم من تعاون لفريق التنفيذ رفيع المستوى والعملية المختلطة؛

١١ - **يكرر** النداء الذي وجهته الدورة العادية السابعة عشرة لجمعية رؤساء الدول والحكومات إلى شركاء الاتحاد الأفريقي، وبصورة خاصة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيه، بتقديم الدعم الكامل للعملية السياسية في دارفور، التي أقرها الاتحاد الأفريقي على أرفع مستوى، واتخاذ التدابير المتوقعة منهم لتيسير عمل فريق رفيع المستوى المعني بدارفور والعملية المختلطة في هذا الشأن. وفي حين يدرك المجلس ضرورة تهيئة بيئة تفضي إلى نجاح العملية السياسية في دارفور، **يحث** بشدة جميع أعضاء المجتمع الدولي على دعم هذه العملية السياسية دعما كاملا، بدون جعل بدئها مرهونا بتحقيق شروط مسبقة قد تفسح المجال أمام المخربين كي يقوضوا هذا المسعى من أجل السلام، ويدحروا مبدأ تملُّك أصحاب المصلحة السودانيين لزمام هذه العملية، ويعملوا على تعذر اغتنام الفرص التي تسنح من أجل دفع عجلة قضية السلام والعدل والمصالحة في دارفور. **ويشدد** المجلس على أن بدء عملية السلام في دارفور ستمكن أصحاب المصلحة السودانيين وستتيح تهيئة البيئة السلمية التي يتوق لها شعب دارفور؛

١٢ - **يقرر** تمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لفترة ١٢ شهرا أخرى، على النحو الذي تحدد في البيان (PSC/PR/Comm/LXXIX) الصادر عن الاجتماع ٧٩ لمجلس السلام والأمن، المعقود في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧٦٩ (٢٠٠٧) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. **ويطلب** المجلس إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اتخاذ إجراء مماثل، مع مراعاة الدور المركزي الذي تؤديه العملية المختلطة على أرض الواقع، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وتزايد المساهمة التي يتوقع من البعثة أن تقدمها في دفع عجلة السعي من أجل تحقيق سلام دائم في دارفور، بما في ذلك تقديم الدعم لتنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، وبدء العملية السياسية في دارفور، وتحقيق الانتعاش في وقت مبكر، وتيسير عودة المشردين داخليا واللاجئين وإعادة إدماجهم، بناء على الاتجاه المشجع الذي لوحظ بالفعل على أرض الواقع؛

١٣ - **يطلب** إلى المفوضية أن تتابع بنشاط تنفيذ هذا القرار وأن تحشد كل ما يلزم من دعم في هذا الشأن. **ويطلب** المجلس كذلك إلى المفوضية والعملية المختلطة تقديم تقارير إليه بصورة منتظمة عن التقدم المحرز، بما في ذلك تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، والبدء الفعال للعملية السياسية في دارفور، والتحديات التي قد تصادف في هذا الشأن ومدى الدعم الوارد من الشركاء الدوليين، فضلا عن تنفيذ ولاية العملية المختلطة في الأشهر الاثني عشر القادمة، بدءاً من ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢؛

١٤ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.